دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الإقتصاد العراقي

أ.م.د .عبد الستار عبد الجبار موسى* رحيق حكمت ناصر**

مستخلص

ظهر في العقود الأخيرة اتجاهاً يرى إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة هو حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي، ، وذلك من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة وفي توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهةٍ أخرى ولاسيما أن المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الدولي يشهد تطورات كبيرة في تلك المجالات خلال المدة الذكورة.

حيث تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة أهميه كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل ، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذا القاعدة الإنتاجية العريضة لايقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط ، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفوءة من المورّدين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الإقتصادية ، وهو ماتقوم به المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، مما يزيد من فرص تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية. وبالنظر للاعتمادية الكبيرة للاقتصاد العراقي على عائدات النفط يرى الباحثان أهمية الصناعات الكبيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي وتقليل حجم تلك الاعتمادية.

Abstract

In the recent decades, a new trend has emerged, with international economic, political and social developments, which thinks that small and medium enterprises sector is the cornerstone of economic development achieving through its vital role is playing to address economic and social problems in developed and developing countries, such as unemployment and poverty by expanding the productive base, and achieve industrial integration.

Small and medium enterprises are represent great importance in the national economy especially in light of trade liberalization and increased exports competition between countries' which need employment generation, because of competitive economy with productive is not base only on giant companies alone, but there attractive environment for business leadership, and the availability of a wide network and efficient suppliers, which capable to meet the needs of large companies and other complementary activities in any of the other economy sectors, which small and medium enterprises do it, and this increase the chances of the productive base development and diversification.

The research aims to clarify the concept of small and medium-sized enterprises and their role in achieving the overall development of the Iraqi economy and society at the present and the next stage. Finally, the researchers reached a number of conclusions and recommendations.

* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد
* باحثة

مقدمة

في ظل التطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الدولي ظهر في العقود الأخيرة اتجاهاً يرى إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة هو حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي، ، وذلك من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة وفي توسيع القاعدة الانتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهةٍ أخرى .

حيث تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة أهميه كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل ، ذلك لإن الاقتصاد التنافسي ذا القاعدة الإنتاجية العريضة لايقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط ، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفوءة من الموّردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية ، وهو ماتقوم به المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، مما يزيد من فرص تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

مشكلة البحث

إن الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعتمد بنسبة كبيرة تزيد على 50% على انتاج النفط الخام وذلك يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي ومغادرة الاعتماد الكبير للناتج المحلي الاجمالي على النفط الخام.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية إمكانية أن تلعب المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة دوراً مهماً في تحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي ، ومعالجة مشكلة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي في العراق على النفط الخام .

هدف البحث

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم المؤسسات المتوسطه والصغيرة ودورها في تحقيق التطور الشامل للاقتصاد والمجتمع العراقي في المرحلة الحالية والقادمة.

إسلوب البحث

يستند البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنتاجي للوصول إلى هدف البحث والخروج بنتائج مفيدة.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود الزمانية مفتوحة اما العراق فيمثل الحدود المكانية.

هيكل البحث

بهدف إنجاز البحث وتحقيق أهدافه فلقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وكما يأتي:-

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة:- والذي تناول بالتفصيل مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من وجهات نظر ومعايير متعددة ومختلفة.

المبحث الثاني: إستراتيجية تطوير ودعم وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

حيث تناول هذا المبحث بالتحليل متطلبات وضع السياسات الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومضامين تلك السياسات وكذلك تناول بالتحليل إسلوب تمويل إستثمارات تلك المؤسسات ، وأخيراً تناول هذا المبحث العوامل التي تعيق إنشائها.

المبحث الثالث : أهمية دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع ألإقتصاد العراقي ،حيث تناول هذا المبحث وبشكل مفصل الأهمية التى تشكلها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق الذي يتصف باعتماده على إنتاج النفط الخام وضعف مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية ،وكذلك دور تلك المؤسسات في إستغلال الموارد الاقتصادية المعطلة وامتصاص البطالة .

واخيراً تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم المؤسســـات المتوسطة والصغيرة

لقد ظهر مصطلح المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مختلف دول العالم ليُعبّر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعُب تقديم صوره واحده لها ، وهذا راجع لإختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الإقتصادي والاجتماعي للدول ، حيث تَعتَبر هذه الدول المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التطور الإقتصادي والاجتماعي ، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة .

فإذا كانت بعض الدول قد إعتمدت دوماً على المؤسسات الضخمة فإنّ المؤسسات المتوسطه والصغيرة تبقى القلب النابض للتغيرات الناتجه والمتجهة دوماً نحو إقتصاد السوق الحر[1].

حيث يُعتبر قطاع المؤسسات ألمتوسطه والصغيرة قطاع خصب يستطيع أن يعمل على دعم البلد وألإقتصاد وتخليصه من العديد من المشاكل التي تؤرّقُه مثل البطاله والفقر والكساد وضعف التصنيع والتي تُعتبر جميعها مشاكل كبرى تؤثر على إقتصاديات البلد ، ولكن من أجل أن يقوم هذا القطاع بدوره يجب توفير البيئة اللازمة له والتي تساعد على نموه وإستدامته من خلال وضع ألأُطر التشريعية الخاصة التي تأخذ في ألإعتبار ظروف هذه المؤسسات وصغر حجمها ، و وضع السياسات التي تُعزز دور هذا القطاع وتشجيع الدخول فيه ، وتوفير مصادر التمويل اللازم والتسهيلات الضروريه لهذا القطاع ، وأخيراً الاهتمام بالترويج لمنتجات تلك المؤسسات ليس فقط داخل البلد فحسب وإنما خارجه أيضاً .

وكانت النظرة العامة لهذه المؤسسات على إنها عمل إفراد مستقل عن الآخرين ، لذلك كان الاعتقاد السائد على إنها ضعيفه وغير قادره على على الوفاء بإحتياجات التنمية ألاقتصاديه و الاجتماعية ، ولكن بعد أن أثبتت التجارب قدرة هذه المؤسسات على تنمية الاقتصاد الوطني للعديد من البلدان

[1] - سليمان ناصر وعواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامة ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، " الاقتصاد الإسلامي : الواقع ورهانات المستقبل " ، 23–24 فبراير ، الجزائر ، عردايه ، 2011 ، ص 3 .

النامية والمتقدمة ،أصبحت هناك قناعه تامة بأنها احد الحلول المثلى لتقوية وتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني في العديد من البلدان النامية والمتقدمة [2].

لذا فإن تحديد مفهوم وتعريف موحد لهذه المؤسسات ليس بالأمر السهل ومع ذلك سوف نتناول بعض المفاهيم التي توصلت اليها الدراسات والمنظمات الدولية المعنية بهذا النوع من المؤسسات.

أولا- المعايير المعتمدة لتعريـــف المؤسسات المتوسطة والصغيرة

لقد تبنت الدول معايير مختلفه لتعريفها ومن أهم المعايير الشائعة هي : عدد العاملين ، الموجودات ، المبيعات ، ومستوى الاستثمارات . وعلى العموم فإن المعايير المعتمده في هذا الشأن تقسم إلى نوعين [3] :

1- معايير نوعيه : تأخذ المعايير النوعية العديد من الفروقات الخاصه ، سواء تعلق الأمر بالمعيار النوعي الى حدود أكثر تعقيداً كأن تصنف المؤسسات حسب طبيعة العمل فيها ، الهيكل التنظيمي ، وحجم السوق ، أو طرق مشاركة صاحب المشروع في الاداره ، وبالتالي لكل هذه المعايير ميزه نوعيه يختص بها كل مشروع عن الآخر .

2- معايير كميه : تعتبر المعايير الكميه أكثر المعايير استعمالاً في التفرقة بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة ونجد من أساسيات التعريف الكمي العمالة ورأس المال ، فضلاً عن معايير كميه أخرى كمعامل رأس المال و الناتج السنوي . غير إن المعايير الكميه لاتُعد سليمة أو كافية للتفرقة بين مختلف المؤسسات رغم إنتشار استعمالها في التعريف كما إنها صعبة التطبيق لإختلاف فروع النشاط .

لذا فقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ، ولكن الأكثر شيوعاً هي عدد العاملين، وهنا يوجد ايضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين فمثلاً في ألمانيا لايزيد العدد عن (49)

---

[2] - مركز أضواء للبحوث والدراسات ألإستراتيجيه ، تجارب دوليه في المشروعات الصغيره والمتوسطه ، دراسه منشوره على الموقع التالي : http://www.adhwaa.org/files/middlesmallproject.pdf

[3] - سحنون سمير وبونوة شعيب ، المؤسسات الصغيره والمتوسطه ومشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي " متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيره والمتوسطه في الدول العربيه ،الجزائر، 17– 18 أبريل ، 2006 ، ص 424 .

عامل وفي إنكلترا (200) عامل و (300) في اليابان . ورغم ذلك فإن أعداد كبيره من الدول تُعرِّفها على إنها المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن (250) عامل[4].

وأيضاً تعرف المؤسسات الصغيرة على إنها المؤسسات ذات الميزانيه ونطاق العمل المحدودين[5]

في حين التعريفات الدولية تحدد المؤسسة الصغيرة بعشرين فرصة عمل كحد أدنى[6].

أما في العراق فتعرف المؤسسه الصغيرة على إنها المؤسسه التي تمتلك من (1 – 9) عامل ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي يعمل فيها من (10 – 29) عامل[7] .

وتم تعريفها من وجهة نظر جغرافيه على إنها مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقه جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتجات معينة حيث يتم التعاون والتنسيق بين المؤسسات المشاركة في ألمجموعة الصناعية الواحدة ، فتُكمّل المؤسسات بعضها البعض حيث تعمل على تقسيم مراحل الانتاج فيما بينها لسهولة وسرعة إنجاز العمل[8] .

وفي تعريف آخر ومن منطلق قانوني تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنها أي مؤسسات محدودة الحجم تمارس نشاطاً إقتصادياً بصيغة قانونية ومسجلاً لدى سجل تجاري[9]

---

[4] - التشريعات الضريبية وأثرها في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ، دراسة منشوره على الرابط التالي : 2،nodate،www.bere-iraq.com

[5] - مجلس الإنماء والأعمار ، مشروع التنمية الإجتماعيه ، المشاريع الصغيرة السريعة التنفيذ ، 2004 ، ورقة عمل منشوره على الرابط التالي : www.cdri.gov.ib\cdp\cdpbrochure.doc

[6] - آليات مقترحه لتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة عمل منشوره على الرابط التالي : \Arabic\economy\Project7.html،www.pnic.gov.ps

[7] منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية ،مؤتمر العمل العربي ،الدورة الخامسة والثلاثون ، شرم الشيخ ، جمهورية مصرالعربية، 23–فبراير–1مارس،2008،ص15.

8 – مركز أضواء للبحوث والدراسات ألإستراتيجيه، مصدر سبق ذكره .

[9] - مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، تعريف المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دبي ، دليل المستخدم ، الإصدار الأول ، 2009، ص 44 .

ثانيا-: التعاريف المعتمدة مـــن قبل المؤسسـات الدولية

أما المنظمات أو المؤسسات الدولية فقد تناولت تعريف المؤسسات ألمتوسطة والصغيرة بصيغ مختلفة وأهم هذه التعريفات:

1. التعريف المعتمد من قبل البنك الدولي / يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بين ثلاثة أنواع هي[10] :

أ- **المؤسسة المصغرة (متناهية الصغر)** :- وهي التي يكون عدد عمالها أقل من 10 عمال وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار ، وبحجم مبيعات سنوية لا يتعدى الـ 100الف دولار أيضاً .

ب-**المؤسسات الصغيرة**:- هي التي تضُم أقل من 50 عاملاً، وكل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 3ملايين دولار.

ج- **المؤسسات المتوسطة**:- وهي التي يكون عدد عمالها أقل من 300 عـامل ، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار.

2. التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية (USSBA) / وضعت هذه الإدارة عدداً من المعايير التي يُعتمد عليها في تحديد ماهية المؤسسة الصغيرة كأساس في تقرير أولوية الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية ، أو تقرير إعفائها من جزء أو من كل الضرائب المستحقة عليها ومن أهم هذه المعايير[11] :

- أن لاتزيد القيمه المضافه السنويه للمؤسسة عن 5،4 مليون دولار
- أن لاتزيد الأرباح الصافية المتحققة خلال عامين عن 450 مليون دولار
- أن لا يزيد رأس المال المستثمر عن 9 ملايين دولار
- أن لايزيد عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة عن 250 عاملاً
- محدودية نصيب المؤسسة من السوق
- استقلالية الاداره والملكية

[10] - خلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، دراسة حالة الجزائر ، إطروحة دكتوراه (غير منشوره) كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص11.

[11] - سمير علام ،إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، مراجعة عبد الفتاح الشربيني ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (بدون تاريخ) ، ص 5.

3. التعريف المعتمد للسوق الاوربية المشتركة (EEC) / تعتبر هذه السوق المؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة تمارس نشاطاً إقتصادياً ويقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل ، بينما تتبنى ألمانيا – وهي إحدى دول السوق الأوربية المشتركة – تعريفا آخر للمؤسسات الصغيرة حيث تعتبرها المؤسسة التي تمارس نشاطا إقتصادياً ويقل عدد العمال فيها عن 200 عاملاً[12].

4. أما تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) / حيث صنفت هذه الوكالة المؤسسات المذكورة تصنيفاً خصّت به الاقتصاد العراقي وكان التصنيف على أساس حجم القرض وعدد العمال كما يلي[13] :

أ- **المؤسسات الصغيرة جدا (متناهية الصغر):** والتي يكون حجم قرضها (5000) دولار ، وعدد العاملين فيها من 1– 2 عاملاً .

ب- **المؤسسات الصغيرة:** والتي يكون حجم قرضها من (5001–250000) دولار ويكون عدد العاملين فيها من(3–9) عمال.

ج– **المؤسسات المتوسطة:** ويكون حجم قرضها أكثر من (250000) دولار وعدد العاملين فيها من (10 – 29) عاملاً.

وبصورة عامة يمكن القول بأن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تتسم بمحدودية أعداد العاملين فيها ، وتعتمد في أعمالها على الفنون الانتاجية البسيطة في تكوينها فضلاً عن تركُز إدارة معضمها في يد مالكيها .

ومن الضروري تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة ووضعها ضمن مفهوم وإطار محدد وبحسب المعايير الإقتصادية التي تتلاءم واقتصاد كل بلد على حده لأن لهذا التعريف أهمية كبيرة في تحديد دور هذه المؤسسات وتحديد مسارها وفي رسم السياسات الاقتصادية الخاصة بها.
وتتمثل أهمية التعريف في إنه [14]

---

[12] - المصدر السابق، ص 6.

[13] - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بالتعاون مع (برنامج تجاره للتنمية ألاقتصادية للمحافظات)،وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، حزيران ،2010 ، ص 16

1- يوفر إطار عمل لكافة البرامج والسياسات التي تهدف لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- يعتبر المعيار الأساسي لإستهداف المؤسسات فضلاً عن قياس مدى فاعلية البرامج والسياسات المرسومة .

3- يقدم إطار عمل لتنفيذ البرامج والسياسات والتي تظهر كتطور في الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ونمو درجة تخصص الأعمال وتبني التقنيات الحديثة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتمكين أكبر عدد ممكن من الحصول على التمويل وفرص التوسع في الأسواق.

4- إنَ هذه الفوائد ستعزز مكانة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة محلياً ودولياً وستسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص عمل مميزه .

5- ويقدم التعريف لغة مشتركة يستخدمها جميع أصحاب العلاقة الذين يمارسون أعمال وأنشطة متنوعة لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة .

6- يُمَكّن من تحديد الفئات المستهدفة بشكل تفصيلي.

7- يُمَكّن من تحديد آلية واضحة لقياس الإنجازات في القطاع .

8- يُمَكّن من التمييز بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات.

من خلال ذلك تتضح ضرورة إيجاد تعريف مناسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة لكل إقتصاد وبحسب إمكانياته ومؤهلاته .

- أنظر في ذلك :

[14]1–عبدا لله بن حمود الجفيلي ، تحديات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة ، شراكه (Sharaka) ، سلطنة عمان ، ص 11 .

2–مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مصدر سبق ذكره ، ص 37 .

المبحث الثـــاني: إستراتيجية تطوير ودعم وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

أولا:- المتطلبات الأساسية اللازمة لوضـــع السياسات الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة

تشير التجارب الدولية الناجحة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى ضرورة وجود منهج واضح وأهداف محدده لتنمية مثل هذه المؤسسات وأن يتم وضع سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الإطار ألأشمل الخاص بالسياسات الإقتصادية للبلد .

وهناك بعض المتطلبات الأساسية اللازمة لوضـع السياسات الخاصة بمثل هذه المؤسسات، ومن بين هذه المتطلبات ما يأتي [15] :

1- نشر المعلومات الواقعية للإمكانيات الإقتصادية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك . لأن الفصل بين الوهم والحقيقة فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بهذه المؤسسات يُعد مطلباً أساسياً لصياغة السياسات ووضعها بشكل سليم. ويُمكن لحملات التوعية العامة المخططة والمنفذة بشكل جيد أن تلعب دوراً هاماً بهذا الصدد.

2- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية هذه المؤسسات وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية ، لإنه في ظل الافتقار لهذا التكامل سيكون هناك خطر يتمثل في أن تكون المحصلة النهائية إطاراً مفككاً للسياسات ولا يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص وخدمة الاقتصاد بشكل عام .

3- العمل على إستقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها ، حيث يجب التأكيد على إنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة بفاعليه أكبر بإدراجها في عملية صنع القرار سيعطيها ذلك في المقابل مزيداً من المصداقية لدى جمهور المستثمرين .

---

[15] - حسين عبد المطلب ألأسرج ، سياسات تنمية الصناعات الصغيره والمتوسطه في الدول العربيه ، مجلة العلوم الإجتماعيه ، أبريل ، 2012 ، مجله الكترونيه متوفره على الرابط التالي:
http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=2085

ثانياً- السياســـــــات الخاصـــة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة

وبعد ألأخذ بنظر ألإعتبار المتطلبات المذكورة أعلاه والعمل على تحقيقها يتم وضع سياسات تنمية وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة الملائمة للوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد والتي تلائم سياسات الاقتصاد الكلي بحيث تتناغم وخطط التنمية الوطنية لتكون جزءاً منها ووسيلة لتحقيق بعض أهدافها من خلال تحقيق الأهداف الوسيطة أو الثانوية للأهداف الأولية لخطط التنمية الوطنية .

وتتضمن سياسات تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة العديد من الجوانب والتي يمكن إجمالها بما يأتي[16]:-

1- ضمان توفير الخدمات الحديثة لتطوير القدرات التنافسية والتصديرية للمؤسسات ألمتوسطه والصغيرة ، مثل تمويل البحوث التطبيقية والترويج للسلع المحلية في الأسواق المحلية والدولية .
2- دراسة وتنفيذ جوانب تمويل المشروع على أساس تنافسي للصناعات الانتاجية والتحويلية والتي يمكنها أن تجد مكاناً في ألأسواق المحلية والدولية والتي يكون بإمانها المحافظه عليه .
3- تسهيل الوصول إلى أسواق التصدير ودعم الشركات الرائده والقادرة على المنافسة ، عن طريق تقديم الإئتمانات وإئتمانات التصدير والتمويل المنظم .
4- جذب الشركات العالمية في مشاريع مشتركه مع الشركات المحلية التي تمتلك إمكانيات إنتاجيه وتصديريه عاليه .
5- تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي خاصة في المناطق الصناعية والتركيز على الإستثمارات ألأجنبية المصدرة للتقنية .

[16] - Gauhar Abdygaliyeva and others ,"Economic Diversification In the Republic of Kazakhstan Through Small and Medium Enterprise Development : Introducing New Models of Funding for SMEs ", Columbia University School of International and Public Affairs ,Economic and Political Development Concentration and the Center for Marketing And Analytical Research , USA, New York , 2008 ,p11.

6- إنشاء صناديق للإستثمار بمشاركة المؤسسات المالية الدولية .

7- التدقيق ومتابعة القدرة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال التحليل الكمي والنوعي للـ (المُنتَج ، السوق ، العملاء ، الموقع في السوق)

8- تنظيم الاجتماعات والندوات مع أصحاب وعملاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة الناجحة ، لتعزيز روح المبادرة وتقديم الخبرات ، وكذلك لتعزيز الثقة لدى الشركاء الاستراتيجيين ولدى المؤسسات والوكالات الماليه التي تدعم هذه المؤسسات .

وعند وضع السياسات الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة يجب التركيز على[17]:

1- إستهداف إنشاء التجمعات الصناعية التي تضم مجموعه كبيره من هذه المؤسسات ، وتعتبر مواقع هذه التجمعات أنسب مكان لإستقبال ونشر التكنلوجيات الجديدة والتدريب وأساليب التسويق الحديثة ، فضلاً عن إن السياسات الجديدة ستصبح أمامها فرصه أكبر للنجاح في هذه التجمعات نظراً لتخصص كل منها في نشاط إنتاجي معين وهو ما يسهل إنتشار المعرفة والمهارات على نطاق المجتمع .

2- استهداف القطاعات الفرعية الواعدة ، لضمان الحصول على نتائج إيجابيه لبرامج خدمات الأعمال ، وينبغي إستخدام قواعد بيانات وبحوث ودراسات لتحديد القطاعات

3- الواعدة ووضع أدوات دعمٍ لها ، ويمكن قياس إمكانات القطاعات المختلفة طبقاً لمعايير مختلفه مثل : إمكانات النمو المرتفع للتشغيل ، والقدرةعلى إنتاج سلع تصديرية ، والعمل كصناعات مغذيه ناجحة ، وتطوير الحرف التقليدية اليدوية ، وإدخال صناعات أو خدمات جديدة .

4- تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المؤسسات المتوسطه والصغيرة ، بحيث يمكن زيادة الانتاجيه عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي .

---

[17] - أنظر في ذلك :

– حسين عبد المطلب الاسرج ، مصدر سبق ذكره .

- Gauhar Abdygaliyeva and others، op، cit، p23.

5- التركيز على المناطق الأقل نمواً في البلاد .

6- التركيز على المؤسسات التي تفسح المجال لإشراك المرأة في العملية الانتاجية .

7- التركيز على دعم المؤسسات الصديقه للبيئة .

8- التركيز على مؤسسات تطوير الكفاءات والتدريب المهني .

من خلال ما تقدم نجد إنه إذا ما تم وضع السياسات والخطط المناسبة لإنشاء وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة مع الأخذ في الاعتبار الجوانب ذات الأولوية الأكبر ، والعمل على تنفيذها بالشكل الدقيق ، وإنشاء الهيئات الداعمة لها والكفيلة بتوفير التوجيه والدعم اللازمين لهذا النوع من المؤسسات ، فسوف يكون لهذه المؤسسات الدور الكبير في إنتقال الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد مستدام يتمتع بالمناعة ضد الأزمات التي تواجهه وقادر على تحقيق مبدأ التنافسية .

وتؤكد تجارب العديد من الدول مثل الولايات المتحده الأمريكية واليابان والصين وماليزيا وغيرها من الدول الاوربية والآسيوية إن دعم وتشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في إطار بيئة وتشريعات مؤسسية قد حقق طفرة نوعية في تعزيز وتنمية الموارد الاقتصادية ، وفي تنويع القاعده الإنتاجية للاقتصاد مما يؤدي بالتالي الى تنويع الاقتصاد ككل . وبهذا سيمكننا حل جزء من مشكلة الاعتماد على القطاع الواحد وتقليل الاعتماد عليه.

لكن يبقى السؤال الذي يطرح نفسه في مجال إنشاء المؤسسات المتوسطه والصغيرة هو (هل يمكن لإي مستثمر بسيط أو صغير يمتلك الدافع أو الرغبه في إنشاء مؤسسه صغيره أو متوسطه أن يُنشئ مثل هذه المؤسسات ؟ وما هي مصادر تمويلها ؟ وهل هناك حواجز أخرى غير التمويل ؟)

وللإجابة على هذا السؤال لابد لنا أن نتطرق إلى مصادر تمويل هذه المؤسسات والاطلاع على الحواجز التي تقف أمام إنشائها أو تمويلها .

ثالثا.. تمويل استثمارات المؤسسات المتوسطـــة والصغيـــرة

يعد التمويل في مقدمة المشاكل التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، إذ إن صغر حجم المؤسسات المراد إنشائها أو القائمة أصلاً والمراد تمويلها يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمالات المخاطة وعدم وجود ضمانات كافيه لدى أصحاب تلك المؤسسات مقابل القروض ، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر دراسات الجدوى والسجلات الحسابية التي تعكس الوضع المالي الحالي أو المستقبلي للمنشأة.

وهناك تشكيلة واسعة ومتنوعة لمصادر التمويل المؤسسي ، تستجيب لمختلف مستويات نمو المؤسسات سواء أكانت قروض مصغره (متناهية الصغر) أو دعم مادي حكومي وكل أنماط التمويل المتطوره بما فيها الدخول في البورصة،وتلعب البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة دوراً مهماً في تجاوز العقبات المعروفة للقرض التقليدي ومن أهم البدائل الميسرة التي وجدت من أجل تمويل إستثمارات المؤسسات المتوسطة والصغيرة هي :

1- **القرض الإيجاري** : وهو نمط من التمويل حديث النشأة ، يتم فيه تسليم عقار أو معدات لفترة زمنية محددة مقابل أقساط يُتّفق عليها ، وعادة ما يتعلق الأمر بتقديم التجهيزات أو العقارات في بداية النشاط ، ويمتاز هذا النمط من التمويل بالمرونة والسهولة إذا ما قارناه مع التمويل الاستثماري التقليدي .

2- **رأس المال المخاطر** : يستطيع رأس المال المخاطر كأداة إقتصاديه أن يوفر للمشروع رأس مال مرن وطويل الأجل من خلال مشاركته في ملكية المؤسسه فضلاً عن المساعدة الإدارية للمؤسسات ألناشئه والنامية وخاصةً المؤسسات ذات الأفكار الجديدة . ويعني رأس المال المخاطر : توفير رأس مال يشارك في الملكيه لإنشاء المؤسسات أو تطويرها ، ويتم تجميع رأس المال المخاطر عادةً من المستثمرين في شكل صندوق يستخدم لتمويل ألإستثمارات في الأعمال الخاصة من خلال المشاركة في الملكية (تكون عادةً نسبة 20–40% في ملكية رأس المال) ، ويتم تقديم هذه الخدمة عادةً من خلال شركات رأس المال المخاطر ، والبنوك والممولين الأفراد .

3- السوق المالي [البورصة] : يمكن للسوق المالي أن يكون الملجأ للمؤسسات ألمتوسطة والصغيرة إذا كان هناك قبول لدخول مساهمين جدد ، وقد ترغب الجهات التي توفر رأس المال من خلال المشاركة في الملكية تصفية إستثماراتها كي تعيد إستثمارها في مجموعة أخرى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفي هذه الحالة يحتمل أن تصبح المؤسسات الصغيرة السابقة مؤسسات ناضجة عن طريق التخلي عن وضعها كملكية خاصة ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها في البورصة أو من خلال الطرح المبدئي للأسهم على الجمهور . وقد قامت العديد من الدول بتصميم بورصات خاصه للمؤسسات الصغيرة تلافياً للمعوقات التي قد تثني المؤسسات الصغيرة عن الدخول في سوق الاوراق المالية مثل التكاليف العاليه ومتطلبات التسجيل في السوق [18] .

4- صيغ التمويل الإسلامي : حيث توفر المصارف الإسلاميه إلى جانب التأجير أو المشاركة صيغ أخرى تتمثل بما يلي[19] :-

أ- المرابحة: وهي عملية تبادل يقوم بمقتضاها المصرف بشراء سلعه ثم يبيعها بهامش ربح متفق عليه. ولا يحصل المستفيد في هذه الحالة على أموال لإغراض أخرى وبالتالي يتم تمويل العميل من خدمه حقيقيه ينتج عنها ربح ومخاطرة.

ب-المضاربه : وهي عقد يقوم به صاحب المال (المصرف) والمستثمر (المضارب) بإستخدامه في عملية الإستثمار بطريقه متفق عليها مسبقاً ، ويناسب هذا النمط تمويل المؤسسات التي تمتاز بالمخاطر والمردودية المرتفعة. ويتم توزيع الأرباح والخسارة على أساس تناسبي ويتحمل المصرف الخسارة في حالات فشل المشروع .

---

[18] - أنظر في ذلك :

1- سماح مصطفى عبد الغني ، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الإقتصادية المصرية ، وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية ، الاداره المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية ، 2006، ص 18.

2-Azoulay and Kriegei : de L'entreprise Traditionnelle a la Start-Up Edition d Organization, p38,2001.

[19] - حسن محمد إسماعيل ، التخريج الشرعي لصيغ التمويل ألإسلاميه ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، المملكة العربية السعودية ، جده ، 1995 ، ص 5 .

ج- **المشاركة:** وتُعد أهم أصناف التمويل والمبني على أساس تقاسم الأرباح أو الخسارة على أساس مساهمة رأس المال." أو هي شراكه حقيقية بين المصرف والعميل ويحصل كلاهما على عوائد مبنية على أساس المناصفة " .

5- **الدعم الحكومي لتمويل المؤسسات المتوسطه والصغيرة** : تختلف إستراتيجية الحكومات في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال مجموعه من الآليات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، وتتضمن سياسات الدعم والتمويل الحكومي حزمة متنوعة من الإجراءات ، مثل[20] :

أ- تقديم إعفاءات جبائيه وضريبية كليه أو نسبيه وفقاً لنوع النشاط .

ب-إنشاء برامج لضمان القروض بالتعاون مع مختلف المصارف .

ج- مشاركة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الصفقات الحكومية .

د- إنشاء برامج خاصة للتدريب الفني والمشورة التقنية .

هـ- تقديم مساعدات تقنيه للمؤسسات التي تحتاج إلى دراسة السوق.

و- إنشاء حاضنات ألأعمال كآليه متطورة لمساعدة المؤسسات الناشئة بعيداً عن ضغوط المحيط في مرحلة ألإنطلاق .

ومن ذلك يتضح إنه لغرض إقامة المؤسسات فإنه من الضروري توفير التمويل اللازم لها، وحيث إن الهدف من هذه المشروعات هو التنويع ألإنتاجي وحل أزمة البطالة وتخفيض الفقر وبالتالي دفع عجلة الإقتصاد ،فإن ثمة حاجه ضرورية وأكبر من أي وقتٍ مضى الى وضع إستراتيجيات لهذه المؤسسات ذات أهداف محدده وممكنة التحقيق والإستمرار . لـذا يجب أن تكون هناك جهات توفر التمويل بفوائد منخفضة ، حيث يمكن اعتبار عملية التمويل منصة إنطلاق لهذه المشروعات . وللحكومات دور كبير تلعبه في تمويل المؤسسات المتوسطه والصغيرة من خلال إيجاد أُطُر تنظيمية داعمة واعتماد مخصصات من الموازنة العامة للدولة للجهات التي تمول هذه المؤسسات عبر آليات عمل منظمة .

[20] - سحنون سمير وبونوة شعيب ، مصدر سبق ذكره ، ص 428.

وبالرغم من إننا ندعو لتسهيل عملية تقديم التمويل لهذه المؤسسات ، إلا إنه مع ذلك يجب أن تقدم التسهيلات المالية حسب الأولوية للمؤسسات ، أو أن تكون مشروطة مثلاً بالشروط الآتية[21] :

1- أن يكون المشروع مبتكر.

2- أن يستخدم نسبه لابأس بها من القوى العامله .

3- أن يكون ألإستثمار في مجال مستدام أي قابل للإستدامه .

4- أن يحمل نسبة مخاطره معقوله وأن يحوّط بجميع المخاطر المحتملة .

5- وأن يتم إنشاء تقييم عن جدوى العمل.

رابعا- عوامـــل أخرى تعيـــق إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة

وفضلاً عن مشكلة التمويل وإن تم توفيره فإنَ هناك حواجز أخرى أمام إنشاء هذه المؤسسات ، وهي الحواجز الادارية حيث إن السمه العامة هي وجود حواجز إداريه كبيرة تكبل النفاذ إلى ألأسواق وتعوق النشاط ألإقتصادي حيث يعاني مجتمع الاعمال من كثرة في القوانين ، وشروط الترخيص ، وأنظمه ضريبية معقده ، وضعف القطاع المالي ، وسوء الأعمال المصرفية .

وهذه الحواجز تعمل على إضعاف قدرة مجتمع ألأعمال على القيام بدور مؤثر في بناء قاعده اقتصاديه وإنتاجيه متنوعة ، ولا يقتصر تأثير الحواجز ألإداريه على إضعاف قدرة مجتمع ألأعمال في القيام بدوره في بناء قاعدة اقتصادية وجاذبه للاستثمارات المحلية والأجنبيه فحسب ولكنها تؤدي في نفس الوقت إلى إزدياد حجم وتأثير القطاع الغير رسمي[22].

وتكلف هذه الحواجز الإدارية الدول ملايين الدولارات من الأرباح التي تضيع عليها سنوياً وتهدد قاطرة ألإصلاحات ألإقتصادية في الخروج عن مسارها الصحيح ،وتنبع هذه الخسائر من سوء

---

[21] - **Gauhar Abdygaliyeva and others, op, cit, p12**

[22] - إيلينا سوهير و زولاتكو كوفاتش ، الحواجز ألإداريه في مواجهة روح المبادرة على العمل الخاص في آسيا الوسطى ، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE،غرفة التجارة ألأمريكية ، ترجمة : CIPE Feature Service، مجلة ألإصلاح ألاقتصادي ، العدد 10 ، آبار ، 2004، ص 2 .

تصميم القوانين واللوائح وشدة تعقيدها وسوء الممارسات الحكوميه التي ترفع تكلفة أداء ألأعمال في القطاع الرسمي دون مبرر ، وكذلك يؤدي إرتفاع التكلفة القانونية إلى إبتعاد المستثمرين ألأجانب وإنصرافهم الى بيئات صديقه وبالتالي يُحرم البلد من إستثمارات هو بأشد الحاجه اليها[23] وعلى العموم فإنّ هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً على نمو قطاع ألأعمال في العراق هي [24] :

1- الفساد.

2- ضعف البنى التحتية .

3- الوضع ألأمني المتردي.

4- عدم تطبيق القوانين وألأنظمه .

5- صعوبة الحصول على القروض من المصارف والمؤسسات المالية .

6- إرتفاع الرسوم .

7- أساليب ألإنتاج القديمه .

وفي تقرير ممارسة أنشطة ألأعمال 2011 الصادر عن البنك الدولي والذي تم فيه دراسة مؤشرات كميه* للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة ألأعمال وحماية حقوق الملكية والذي تمت فيه المقارنة فيما بين 183 بلداً من حيث سهولة القيام بالأعمال ، جاء العراق في المرتبة (166) من بين البلدان المذكورة للسنتين (2010–2011)[25] على التوالي . هذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على مدى تعقيد ألإجراءات الحكومية الخاصة بممارسة ألأعمال في العراق ، والتي تؤدي الى إبتعاد المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب عن إنشاء المؤسسات وممارسة

---

[23] - المصدر السابق، ص 3.

[24] - كريج تشارني وآخرون ، إتجاهات مجتمع ألأعمال العراقي أزاء :الإقتصاد،الحكومة ، ومؤسسات الأعمال مسح منشآت ألأعمال في العراق 2011، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ومؤسسة (Charney Research) ، والصندوق الوطني للديمقراطية (NED) ، 2011،ص19.

* المؤشرات الكميه التي تم اعتمادها في تقرير البنك الدولي تتمثل في :بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء ،تسجيل الملكية ، الحصول على ألائتمان ، حماية المستثمرين ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، إنفاذ العقود ، تصفية النشاط التجاري ، توصيل الكهرباء ،وتوظيف العاملين . ولم يتم إدراج بيانات مؤشرات توصيل الكهرباء وتوظيف العاملين في ترتيب البلدان على مؤشر سهولة ممارسة ألأعمال في تقرير ممارسة أنشطة ألأعمال 2011. وكان ترتيب الدول فيه من 1 للدول ألأكثر سهوله من حيث ممارسة ألأعمال فيها الى 183 للدول ألأكثر صعوبة .

[25] - البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة ألأعمال 2011، واشنطن ،الولايات المتحدة ألأمريكية ، 2011، ص4 .

الاعمال في العراق والإتجاه الى بلدان أخرى تكون ممارسة ألأعمال فيها أبسط وأقل تعقيداً مما هي عليه في العراق .

لذا فإنّ ألأمر يتطلب تعزيز عملية إنشاء وتوسيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال إزالة العقبات الموجودة في بيئة تمكين المؤسسات وألإستثمار على مستوى المؤسسات المختلفه من خلال التعامل مع مشاكل السياسه والعقبات التنظيمية والإدارية ومحاولة تشجيع الشفافية والقضاء على الفساد ، وذلك من خلال العمل على تحقيق الإجراءات التالية[26] :

1- **إشراك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمؤسسات الحكوميه في عملية الاصلاح التنظيمي من أجل تشكيل إطار عملي يبسط ألإجراءات والقوانين الاداريه وبضمنها تصميم وإنشاء وحدة إصلاح تنظيمي حكومية.**
2- **التعاون مع وكالات ألأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل إجراء التغييرات ألأكثر تعقيداً على مستوى السياسه والتشريع .**
3- **وضع جدول أعمال خاص بالإصلاحات التنظيميه للمساعدة في إنشاء وتطوير المؤسسات المتوسطه والصغيرة .**
4- **إعداد القوانين وتبسيط ألإجراءات التشغيلية .**
5- **إعداد دليل للمستثمرين في المجالات المختلفة (الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية) .**
6- **إصلاح القوانين المتعلقة بـ (أنظمة تسجيل الشركات ، أنظمة الترخيص الصناعي ، أنظمة ترخيص ألإستيراد ، أنظمة ألإستثمار ، قانون ألإفلاس وأنظمة إغلاق المشاريع).**

من خلال ذلك يتضح إن إنشاء وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ليس بالأمر السهل بالنسبه لإقتصاد مثل ألإقتصاد العراقي ، بل إنه عمل يحتاج للارادة والكثير من ألإصلاحات التنظيميه ولإداريه وسلسله من ألإجراءات المتكاملة والمترابطة فيما بينها ، ويتضح إن ذلك العمل يكون من مسؤولية الجهات الحكوميه والقطاع الخاص وبالتعاون مع المنظمات الدوليـه ،

---

[26] - الوكالة ألأمريكية للتنميه الدولية (USAID) وبرنامج تجاره للتنميه ألاقتصاديه في المحافظات (TIJARA) ، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق ، نيسان ، 2011، ص17.

وإنه إذ ما وجِدت ألإراده وتم العمل على وضع الإستراتيجيه الملائمة والمدروسة مسبقاً والتي يمكن تحقيقها على أرض الواقع وإلإستمرار بتنفيذها، والعمل على إجراء ألإصلاحات المنظمه لعمل هذه المؤسسات ، وإزالة الحواجز والعقبات الإداريه التي تقف أمامها ، فسوف يكون بإمكان هذه المؤسسات النهوض بواقعها ومن ثم النهوض بواقع ألإقتصاد العراقي ككل ، وذلك من خلال زيادة ألإنتاجيه وتحقيق التنافسيه وتطوير الإنتاج المحلي وتغطية جزء كبير من الحاجه المحلية وبالتالي تقليل ألإستيرادات ، فضلاً عن خلق موضع قدم لها في ألأسواق الدوليه ومن ثم زيادة صادرات العراق ، وبالتالي توفير جزء كبير من النقد ألأجنبي الذي يمكن توجيهه نحو وجهات استثماريه محليه أخرى ، وبالتالي توسيع القاعدة ألإنتاجيه وتنويعها من خلال تنوّع المجالات المُستَثمر فيها .

المبحث الثالث: أهميـــة دور المؤسســـات المتوسطـــة والصغيرة في تنويع ألإقتصاد العراقي

قد أظهرت التطبيقات العملية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في العديد من البلدان أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المؤسسات بغض النظر عن نسبة ومراحل التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد بالرغم من أهمية المؤسسات الكبيرة ودورها الاقتصادي والاجتماعي ، ذلك لأن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً لايستهان به في بناء الاقتصاد الوطني ، وتظهر أهميتها من خلال إستغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تُعتبَر أحد أهم روافد العملية التنموية . وتأتي أهميتها ودورها في تنويع الإقتصاد العراقي من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي :

1- إنَ هذه المؤسسات تُعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية. فضلاً عن انها تُعد البذور ألأساسية للمؤسسات الكبيرة.

2- تتصف هذه المشروعات بطبيعة تنافسيه نظراً لحرية الدخول والخروج من والى النشاط ألأمر الذي ينعكس بدرجه كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط.

3- تضمن هذه المؤسسات أن يسير النمو ألإقتصادي والكفاءة جنباً إلى جنب مع تحقيق المشاركة ، بهذا تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والميكروووية محركاً للنمو .

4- إنها تدعم الإستراتيجية الصناعية الموضوعة من قبل خطط التنمية القومية ، فضلاً عن قدرتها على خلق قاعدة صناعية لتعزيز ألقدره التنافسية للبلاد [27] **.**

5- تُعتبر وسيلة دعم للإنتاج الزراعي.

6- تساهم في تعبئة رؤوس أموال كان من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك ، وهذا يعني إنها تساعد في زيادة الإدخارات ووفقاً للعلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإستثمارات .

7- تعتمد هذه المؤسسات في أغلب ألأحيان على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبيرة ، وبذلك فهي تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاعتماد على الإستيرادات من المواد ألأولية.

8- ألمساهمة في زيادة الناتج المحلي ألإجمالي .

9- يمكنها تجاوز أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء المؤسسات الكبيرة، ومن أهمها:

10- إنخفاض حجم التراكم الرأسمالي ، تخلف الفن الإنتاجي ونقص الخبرات الفنية المتخصصة ، وندرة الموارد المالية اللازمة لإقامة مؤسسات كبيره على وفق أسس اقتصادية وفنية متقدمة .

11- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في ألأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل.

12- تتناسب ومتطلبات السوق المحلية ، خصوصاً إذا ما كان السوق يمتاز بصغر حجمه أو إنخفاض القدره الشرائية لدى المواطنين [28] **.**

---

[27] - Aruna S.Gamage ,"Small and Medium Enterprise Development in Srilanka : A Review ," Town Forum ,Srilanka, march , 2003 , p 136.

[28] - سماح مصطفى عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ص 4،5.

13- تسهم هذه المؤسسات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول، كما تسهم الصناعات الحرفية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية. لذا فهي تعتبر وسيلة دعم وحماية للصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.

14- تساعد هذه المؤسسات في إستغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادةً ما تتقاعس المؤسسات الكبيرة عن الكشف عنها وإستغلالها تجارياً مثل أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة29 .

15- تسهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الإقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات ألإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية ألإنتاجية اللازمة للمُنتَج النهائي والتي تكون من غير المجزي إقتصادياً تنفيذها بواسطة المؤسسة الكبيرة ،لذا فإنَّ لها دوراً كبيراً في توسيع قاعدة ألإنتاج المحلي .

16- قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها، بما فيها دراسات الجدوى لإقامتها والشروع في إنشائها وإعداد مخططاتها ، إلى جانب قصر الفترة اللازمة لتشغيلها حين تأسيسها ، لذا فإنَّ الآثار الصحية والإيجابية لها سريعة الظهور30.

17- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الإستيرادات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محلياً وبكفاءة مقاربة مماثلة للسلع المستوردة .

18- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية ، وبالنظر لصغر حجمها فإنَّ بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة .

19- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة ، وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة31.

---

[29] - Aruna S.Gamage ,op.cit ,p137.

[30] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي : الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة الجندول للعلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، العدد 30 ، سبتمبر،القادسية ، العراق ،2006، ص4 .

20- إنَّ هذه المؤسسات تمثل الركيزة ألأساسيه التي يعمل من خلالها القطاع الخاص وبالتالي فإنَّ مساندة هذه المؤسسات تُعد تدعيماً لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

21- جذب ألإستثمارات ألأجنبية ،حيث أشارَ تقرير صادر عن منظمة ألأونكتاد إلى الدور الريادي لهذه المؤسسات من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينه تمت ما بعد ألأزمة المالية ألآسيويه في سبع دول آسيويه إلى إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من ألإستثمارات ألأجنبية المباشرة لأكثر من (10%) ، وإن بإمكانها إستقطاب قدر غير قليل من ألإستثمارات ألأجنبية والدخول في مشروعات مشتركه مع شركاء أجانب مما قد يسهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع وتنويع القاعدة ألإنتاجيه للإقتصاد وتحسين جودة المُنتَج وتعزيز ألقدرة التصديرية خاصةً في القطاعات ألإنتاجيه الناشئة في البلد[32].

22- تساهم في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية بإستحداث أنشطه اقتصاديه سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وإحياء أنشطه اقتصاديه تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية .

23- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمالكيها ومستخدميها ، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة عن طريق إستقطاعات الضرائب المختلفه[33].

24- تتميز هذه المؤسسات بكفاءة أدائها في ألأسواق مستمرة التقلب، وهي قادرة على تغيير أو تعديل النشاط بما يناسب تقلبات الأسواق.

25- تؤدي وبصورة غير مباشرة إلى معالجة إختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعاً بدلاً من إستيرادها أو بتصدير سلعاً إنتاجيه وسيطة أو نهائيه للخارج[34].

---

[31] - حسين عبد المطلب ألأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ، مجلة الباحث ، وزارة التجارة والصناعة المصرية ، آب ، 2010 ، ص 49،50.

[32] - حسين عبد المطلب ألأسرج ، سياسات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مصدر سبق ذكره.

[33] - موسى بن منصور وميلود زنكري ، فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي : دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المركز الجامعي ، الجزائر ، 2010، ص 7،8 .

[34] - سحنون سمير وبونوة شعيب ، مصدر سبق ذكره ،ص 424 .

26- ثبت أنَّ المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر هي إحدى الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم إستخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك لمؤسسة أو كمدير أو كمنتج في ذات الوقت .ومن ثم إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب 35 .

ومن خلال ما تقدم يجب أن نؤكد إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة هي العمود الفقري لجميع ألأعمال الخدمية ألإنتاجيه في المجتمع ، فمن خلالها يستطيع المواطن الحصول على المتطلبات والإحتياجات اليومية المستمرة ، وعليه فإن توسيعها وتطويرها كماً ونوعاً سيؤدي إلى إيصال أفضل الخدمات للمجتمع بشكل أجود وأسرع . فضلاً عن ذلك فإنّ تشجيع هذه المشروعات سيؤدي إلى خلق فرص أفضل للإبداع والإبتكار والتطوير نتيجة المنافسة التي تخلقها حالة السوق الحرة في العمل وألإبداع .

وعليه يُعتبر العمل في هذه المؤسسات في كثيرٍ من الاحيان أفضل من العمل في دوائر الدولة التي تكون فرص الإبداع فيها أقل، فضلاً عن حجم البطالة المقنعة التي تعاني منها أروقة ألدولة.

وعلاوة على ذلك فإنّ دعم هذه المؤسسات ستكون تكلفته أقل بكثير – بالنسبة للدولة – من تكلفة التعيين في دوائر الدولة. فلو إفترضنا إننا قمنا بتعيين موظف بسيط في إحدى دوائر الدولة براتب (200$) شهرياً ، وإنَ هذا الراتب ثابت بمرور الوقت فإذا كانت مدة خدمة هذا الموظف (20عاماً) ونفترض إضافة راتب تقاعدي شهري لمدة خمس سنوات وبالقيمة نفسها وهذا يعني إنّ هذا الموظف سيكلف الدولة :

200$ × 12 شهر × 25 سنه = 60 الف $

هذا يعني إن تكلفة تشغيل هذا الموظف بهذا الراتب البسيط سيكلف موازنة الدولة 60الف دولار على الأقل ، أما في حالة إعطاء هذا العامل فرصة لإقامة مشروع صغير فإنّ ألمنحة المعطاة لا

---

35 - إيهاب خالد مقابله ، آليات تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة : بيئة ألأعمال وجودة الوظائف ، مؤتمر سوق العمل والتحولات الديموغرافية 7–8 كانون الثاني، 2012، مسقط ، سلطنة عمان ، الجامعة ألألمانية ألأردنية ، 2012 ، ص 26.

تكلف – وبحسب طبيعة المشروع – أكثر من (10– 20 الف $)[36] . وستدر عائداً أكثر من ذلك بكثير بصيغة قيمة مضافة أو أرباح أو ضرائب عائدة إلى ميزانية الدولة.

كما تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً كبيراً في تحقيق ألأهداف التنموية للألفية ، حيث تساعد تلك المؤسسات في تحقيق التنمية الصناعية وتساعد في تحقيق نمو إقتصادي متوازن ، وكذلك تساعد في نشر التقنيات والتقدم التكنلوجي ، وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص عمل لكلا الجنسين ،والمساعدة في تخفيض نسبة الفقر من خلال فتح مجالات واسعة للعمل وزيادة الدخل .

من خلال ذلك تتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في ألإقتصاد الوطني من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، وتتضح أهمية وجودها لتحقيق التنويع في ألإقتصاد العراقي من خلال مجالات عملها الواسعة وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية .

[36] - عبد الحميد الحلي ، تأهيل وتشغيل الشباب العاطلين من كلا الجنسين لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة ألإصلاح ألاقتصادي ، العدد 26 ، مارس ، 2010، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، غرفة التجارة ألأمريكية واشنطن ، 2010، ص 97.

(1) الإستنتاجات

1. إن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وبغض النظر عن نسبة ومراحل التقدم والتطور الإقتصادي والاجتماعي في البلد دورها في البناء ألإقتصادي وألإجتماعي ، وذلك من خلال إستغلال الطاقات والإمكانيات ،وتطوير الخبرات والمهارات ،وكذلك جذب ألإستثمارات ألأجنبية والتي بلغت أكثر من 10% في سبع دول آسيوية في التسعينات من العقد المنصرم، مما قد يسهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة ،توسيع وتنويع القاعدة ألإنتاجيه للإقتصاد ،تحسين جودة المُنتَج وتعزيز القدرة التصديرية خاصةً في القطاعات ألإنتاجيه ألناشئه في العراق بعد 2003،فضلا عن المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجه .
2. ان الانتقال إلى اقتصاد السوق كوسيلة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي في العراق يتطلب العمل على إيجاد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودعمها لتحقيق مصدر مستقل عن النفط في خلق الدخل القومي.
3. هناك معوقات تحول دون بناء المؤسسات المتوسطة والصغيرة في العراق ،وفي مقدمتها المعوقات التمويلية ،ومعوقات أخرى منها الوضع ألأمني المتردي، معوقات إدارية ، مشكلة الفساد المالي والاداري المنتشر في العراق ،ضعف البنى التحتية ، عدم تطبيق القوانين وألأنظمه وغيرها من المعوقات التي تحتاج إلى بحث ودراسة ميدانية معمقة .

التوصيات

1. العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة لوضع السياسات الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة وفي مقدمتها توفير بيانات دقيقة عن الإمكانيات الإقتصادية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والعمل على استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.
2. رسم سياسات تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي يجب ان تتضمن العديد من الجوانب منها توفير الخدمات الحديثة لتطوير القدرات التنافسية والتصديرية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، مثل تمويل البحوث التطبيقية والترويج للسلع المحلية في الأسواق المحلية والدولية، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المناطق الصناعية والتركيز على

الاستثمارات ألأجنبية المصدرة للتقنية و إنشاء صناديق للاستثمار بمشاركة المؤسسات المالية الدولية.

3. الدراسة العملية لمعوقات قيام المؤسسات المتوسطة والصغيرة أو التي أدت إلى زوال أو ضعف الموجودة منها في الاقتصاد العراقي ، ومحاولة إيجاد الحلول لها ،وفي مقدمتها معوقات التمويل والمعوقات الإدارية والمعوقات الأخرى كالوضع ألأمني المتردي، والفساد المالي والإداري ،وضعف البني التحتية ، عدم تطبيق القوانين والأنظمة .

المصادر

1- إيلينا سوهير و زولاتكو كوفاتش ، الحواجز الادارية في مواجهة روح المبادرة على العمل الخاص في آسيا الوسطى ، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE،غرفة التجارة ألأمريكية ، ترجمة : CIPE Feature Service، مجلة ألإصلاح ألإقتصادي ، العدد 10 ، آيار ، 2004.

2- إيهاب خالد مقابلة ، آليات تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة : بيئة ألأعمال وجودة الوظائف ، مؤتمر سوق العمل والتحولات الديموغرافيه 7–8 كانون الثاني، 2012، مسقط ، سلطنة عمان ، الجامعة ألألمانية ألأردنية ، 2012 .

3- حسن محمد إسماعيل ، التخريج الشرعي لصيغ التمويل ألإسلاميه ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، المملكة العربية السعودية ، جده ، 1995.

4- حسين عبد المطلب ألأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ، مجلة الباحث ، وزارة التجارة والصناعة المصرية ، آب ، 2010.

5- حسين عبد المطلب ألأسرج ، سياسات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مجلة العلوم الإجتماعيه ، أبريل ، 2012 ، مجله الكترونية متوفرة على الرابط التالي: http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=2085

6- خلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، دراسة حالة الجزائر ، إطروحة دكتوراه (غير منشوره) كلية العلوم ألاقتصاديه ، جامعة الجزائر ، 2004.

7- سحنون سمير وبونوة شعيب ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،الجزائر، 17– 18 أبريل ، 2006.

8- سليمان ناصر وعواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم ألاقتصاديه التجارية وعلوم التسيير ، " الاقتصاد الإسلامي : الواقع ورهانات المستقبل " ، 23–24 فبراير ، الجزائر ، عردايه ، 2011 .

9- سماح مصطفى عبد الغني ، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الإقتصاديه المصرية ، وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية ، الاداره المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية ، 2006.

10- سمير علام ،إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، مراجعة عبد الفتاح الشربيني ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (بدون تاريخ).

11- عبد الحميد الحلي ، تأهيل وتشغيل الشباب العاطلين من كلا الجنسين لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ألإصلاح ألإقتصادي ،العدد 26،مارس، 2010، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، غرفة التجارة ألأمريكية واشنطن ، 2010.

12- عبدالله بن حمود الجفيلي ، تحديات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة ، شراكة (Sharaka) ، سلطنة عمان ، (بدون تاريخ) .

13- كريج تشارني وآخرون ، إتجاهات مجتمع ألأعمال العراقي إزاء :الإقتصاد ، الحكومة ، ومؤسسات الأعمال مسح منشآت ألأعمال في العراق 2011، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ومؤسسة (Charney Research) ، والصندوق الوطني للديمقراطية (NED) ، 2011.

14- موسى بن منصور وميلود زنكري ، فعاية سياسة إعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي : دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المركز الجامعي ، الجزائر ، 2010.

15- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي : الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة الجندول للعلوم الإنسانية ، ألسنه الرابعة ، العدد 30 ، سبتمبر،القادسية ، العراق ،2006.

ـ المنظمات والمؤسسات الدولية

16- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة ألأعمال 2011، واشنطن، الولايات المتحدة ألأمريكية، 2011.

17- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) بالتعاون مع (برنامج تجارة للتنمية ألاقتصادية للمحافظات)، وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، حزيران ،2010.

18- الوكالة ألأمريكية للتنميه الدولية (USAID) وبرنامج تجاره للتنميه ألاقتصاديه في المحافظات (TIJARA) ، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق ، نيسان ، 2011.

19- مجلس الإنماء والأعمار ، مشروع التنمية الإجتماعية ، المشاريع الصغيرة السريعة التنفيذ،2004،ورقة عمل منشوره على الرابط التالي :
www.cdri.gov.ib\cdp\cdpbrochure.doc

20- منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23–فبراير–1مارس، 2008.

21- مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تعريف المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دبي، دليل المستخدم، الإصدار الأول، 2009.

22- مركز أضواء للبحوث والدراسات ألإستراتيجية ، تجارب دولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة منشوره على الموقع التالي :
http://www.adhwaa.org/files/middlesmallproject.pdf

ـ المواقع الالكترونية

23- التشريعات الضريبية وأثرها في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ، دراسة منشورة على الموقع التالي : www.bere-iraq.com,nodate,2

24- آليات مقترحة لتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل منشورة على الموقع التالي : www.pnic.gov.ps,\Arabic\economy\Project7.html

المصادر الأجنبية

25- Aruna S.Gamage, Small and Medium Enterprise Development in Srilanka: A Review Town Forum, Srilanka, March 2003.

26- Azoulay and Kriegei : de L'entreprise Traditionnelle a la Start-Up Edition d Organisation , 2001.

27-) Gauhar Abdygaliyeva and others ,"Economic Diversification In the Republic of Kazakhstan Through Small and Medium Enterprise Development : Introducing New Models of Funding for SMEs ", Columbia University School of International and Public Affairs ,Economic and Political Development Concentration and the Center for Marketing And Analytical Research , USA, New York , 2008.